

الأمم المتحدة WFA أن الأوان للتحرك = اعتماد مشروع قرار = حول مجلس حقوق الإنسان = دون تأخير

تدعو منظمة العفو الدولية جميع الحكومات إلى المبادرة دون تأخير إلى اعتماد مشروع القرار المتعلق بمجلس حقوق الإنسان الذي قدمه اليوم رئيس الجمعية العامة كخطوة أولى محسوسة على طريق الوفاء بالتزام القمة العالمية للعام OMMR بتعزيز جهاز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

وقالت إيفون ترلينغن مندوبة منظمة العفو الدولية لدى الأمم المتحدة إن "هذه فرصة تاريخية لا يجوز للحكومات أن تُفوّتها من أجل مصالح سياسية أنانية. وقد أن الأوان لكي يسمح أولئك، الذين فرضوا الكثير الكثير من الوعود البراقة والرخيصة، للجمعية العامة بإنشاء مجلس حقوق الإنسان"، وتابعت تقول "ومع ذلك فهذه خطوة أولى فقط. إذ ينبغي على الحكومات الآن أن تتحلى بالإدارة السياسية لجعل المجلس هيئة فعالة لحقوق الإنسان".

"المجلس الذي سيُنشأ بموجب القرار سيكون أضعف من ما كان يؤمل، بسبب تقاعس حكومات عديدة عن الوفاء بالتزامها المعلن بحقوق الإنسان. وبينما يوفر النص الذي بين يدي الرئيس أساساً سليماً تُبنى عليه هيئة أفضل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، إلا أنه لا يجوز التقليل من قوته أكثر من ذلك".

وسيُنشئ مشروع القرار الذي طُرح اليوم مجلساً يتمتع بصلاحيات واضحة لمواجهة أوضاع حقوق الإنسان كافة، وسيضع جدولاً زمنياً لعقد عدد أكبر من الاجتماعات يتيح له بأن يرد بصورة أكثر فعالية على الأوضاع المزمنة والعاجلة على السواء، وآلية جديدة عالمية للمراجعة تكفل التعامل الدوري مع سجلات جميع الدول على صعيد حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يحدد القرار إجراءً للانتخاب، يمكن إذا نظرت إليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نظرة جدية أن يعطي المجلس عضوية أكثر التزاماً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مما حدث في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة. كذلك يحافظ النص على مواطن القوة المتوافرة في اللجنة، بما فيها نظامها الفريد الخاص بالخبراء المستقلين المعروف "بالإجراءات الخاصة" وممارساتها الخاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية.

وفي أعقاب اعتماد القرار، ينبغي أن تكون الأولوية الأولى للمجتمع الدولي انتخاب عضوية في المجلس ملتزمة بالتمسك بأعلى معايير حقوق الإنسان.

خلفية

سيحتفظ مجلس حقوق الإنسان بصلاحيات أساسية قوية لمواجهة جميع أوضاع حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الصارخة والمنهجية. ومن خصائصه المهمة التي اقترحها رئيس الجمعية العامة :

- عقد مزيد من الاجتماعات الدورية (ثلاثة على الأقل في السنة) وقدرة أكبر على الدعوة لعقد دورات خاصة (بدعم من ثلث الأعضاء)، وزيادة الفترة المخصصة للاجتماعات (عشرة أسابيع على الأقل بدل ستة) : وسيسمح ذلك للمجلس بالرد السريع على أزمات حقوق الإنسان ومواجهة أوضاع الانتهاكات الصارخة أو المزمنة بطريقة أفضل توقيتاً ودقة؛

- تحسين إجراءات اختيار العضوية : سيتم انتخاب أعضاء المجلس مباشرة بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للجمعية العامة، على أن يؤخذ سجل كل دولة مرشحة وتعهداتها على صعيد حقوق الإنسان بعين الاعتبار. وعلاوة على ذلك، يُطلب من جميع الأعضاء التمسك بأعلى مقاييس حقوق الإنسان والتعاون الكامل مع المجلس والسماح للمجلس بمراجعة سجلها في مجال حقوق الإنسان خلال فترة عضويتها. وللمساعدة على ضمان وجود عضوية أفضل، قالت منظمة العفو الدولية إنه لا يجوز "نسيان ما فات وبدء صفحة جديدة" في مناطق العالم أو إن أعضاء المجلس يجب أن يُنتخبوا بأغلبية الثلثين في الجمعية العامة وإنه ينبغي إعلان أسماء المرشحين قبل ثلاثين يوماً من إجراء الانتخابات، لكن لم يتم تضمين مشروع القرار هذه النصوص؛

- إنشاء نظام للمراجعة الدورية العالمية لتنفيذ واجبات والتزامات حقوق الإنسان خلال عام واحد ينطبق للمرة الأولى على جميع الدول، بصرف النظر عن سطوتها أو سجلها على صعيد حقوق الإنسان. وهذا يبشر بالرد على الاتهامات المتعلقة بالانتقائية والمعايير المزدوجة التي أسهمت كثيراً في إضعاف مصداقية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وينبغي على الحكومات الآن تفعيل المراجعة الدورية بدون تأخير إذا أرادت تجنب تعريض المجلس للانتقادات ذاتها؛

- الاحتفاظ بنظام الخبراء المستقلين المعروف "بالإجراءات الخاصة" والترتيبات والممارسات الفريدة التي تطبقها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالنسبة للمنظمات غير الحكومية والتي كانت ضرورية للنجاحات التي أحرزتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان؛

- عضوية أوسع : على ع MP؟س اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التي كانت تتمتع فيها بعض الدول، وتحديدًا الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بمقعد دائم فعلياً، سيتم اختيار أعضاء المجلس من العضوية الأوسع لأن جميع الدول الأعضاء لا يمكنها أن تشغل مقعداً لمدة أطول من ست سنوات متتالية؛

- دور معترف به للمجلس في منع انتهاكات حقوق الإنسان. وبينما يشدد القرار على الحوار والتعاون، إلا أن المجلس سيتمتع بالقدرة على التحدث علناً عندما تقتضي منه ذلك خطورة أوضاع حقوق الإنسان أو طبيعتها الملحة؛

• وتأسف منظمة العفو الدولية لعدم إنشاء مجلس حقوق الإنسان كهيئة رئيسية من هيئات الأمم المتحدة، لكنها ترحب بالنص الذي يتيح للجمعية العامة مراجعة وضع المجلس خلال خمس سنوات. ويجب أن تؤدي هذه المراجعة إلى الارتقاء بالمجلس إلى مستوى هيئة رئيسية في الأمم المتحدة، وبالتالي تمنح المجلس المكانة التي تضاهي أهمية حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها أحد الأعمدة (الأركان) الثلاثة للأمم المتحدة.

• كذلك تمننت منظمة العفو الدولية أن ترى قيام المجلس كهيئة دائمة تعقد مزيداً من الاجتماعات – الشهرية – المنتظمة طوال العام عوضاً عن الاجتماعات الثلاثة المنصوص عليها صراحة في النص. بيد أنها ترحب بالأحكام الواردة في النص الذي بحوزة الرئيس والذي يجيز للمجلس زيادة عدد اجتماعاته مع تطور عمله.

وللمزيد من المعلومات وإجراء مقابلات، يرجى الاتصال :

في نيويورك، إيفون ترلينغن هاتف جوال +N VNT QMS NNUR

في جنيف، بيتر سبليينتر هاتف جوال +QN (M) TV PRO UPMO